تقدير موقف

هاجس التخلّي في التحالف الأمريكي-"الإسرائيلي"

بقلـــم
نـــور نبيـــه جميـــل
باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

يمثّل الإعلان الأمريكي في 3 تشرين الثاني 2026 عن إنهاء المساعدات العسكرية السنوية "لإسرائيل" بنهاية العام الجاري متغيراً كاشفاً لتحولات أعمق في بنية التحالف الأمريكي–"الإسرائيلي". ولا تنبع أهميته من قيمته المالية التي تراجع وزنها النسبي على مدى عقدين بقدر ما تنبع من دلالته على طبيعة الالتزام الأمريكي ومن توقيته الذي تقاطعت فيه ثلاثة متغيرات ضاغطة: تحوّل المزاج السياسي الأمريكي كما عكسته انتخابات التجديد النصفي، واستمرار المواجهة غير المحسومة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ شباط 2026، ومرحلة انتقال السلطة في "إسرائيل" بعد انتخابات الكنيست السادس والعشرين.

وتتحدد إشكالية التقدير في التوتر البنيوي بين ركيزتين حكمتا التفكير الاستراتيجي "الإسرائيلي" منذ تأسيس الدولة هما الارتباط بقوة عظمى راعية والاعتماد على الذات. ومن ثم يتمحور السؤال المركزي حول ما إذا كان الإعلان يعبّر عن تخلٍّ أمريكي عن الالتزام الأمني أم عن انتقال في نمط التحالف يختبر الحدود الفعلية لقدرة "إسرائيل" على الاعتماد على الذات. ويحاجّ التقدير بأن الحدث يمثّل انتقالاً من نمط الرعاية المالية إلى نمط الشراكة المشروطة. وأن أثره الأعمق يتجاوز البعد المالي إلى إعادة توزيع أدوات الضبط داخل التحالف بما ينعكس على التفاعل "الإسرائيلي"–الإيراني. ويعتمد التقدير مقاربة تحليلية متعددة المستويات تتناول البعد الاقتصادي والعسكري والسياسي ثم تستخلص انعكاساتها على التفكير الاستراتيجي "الإسرائيلي" وتستشرف مساراتها المحتملة.

المحور الأول: طبيعة القرار بين التحول التدريجي والإعلان الفوري

يستند الإطار القانوني للمساعدات إلى مذكرة تفاهم وُقّعت عام 2016 تغطي السنوات المالية 2019–2028 بقيمة 38 مليار دولار. وتتوزع سنوياً بين 3.3 مليارات دولار تمويلاً عسكرياً أجنبياً و500 مليون دولار لبرامج الدفاع الصاروخي المشتركة ويُوجَّه معظمها إلى مشتريات من الصناعات الدفاعية الأمريكية. ويُلاحظ أن المذكرة ليست معاهدة ملزمة وأن مخصصاتها السنوية رهينة باعتمادات الكونغرس. وهذا ما يمنح الالتزام الأمريكي طابعاً مرناً يجعله عرضة لتقلبات السياسة الداخلية.

ولا يمثّل مبدأ إنهاء المساعدات تحولاً مفاجئاً في ذاته. فقد تبنّت الحكومة "الإسرائيلية" منذ مطلع 2026 خطاباً يدعو إلى خفضها تدريجياً خلال عقد والانتقال من موقع المتلقي إلى موقع الشريك. وانطلقت مفاوضات مذكرة التفاهم الجديدة على أساس التحول نحو البحث والتطوير والإنتاج المشترك. ومن ثم فإن عنصر التحول في الإعلان لا يكمن في المبدأ بل في ثلاثة عناصر إجرائية هي ضغط الإطار الزمني من عقد إلى أسابيع، وإعلانه في سياق إعلامي انتخابي، وغياب التنسيق المؤسسي المسبق مع المؤسستين المالية والأمنية في "إسرائيل".

ويتضح من تعليل القرار أن المتغير الحاسم في توقيته كان داخلياً أمريكياً لا ثنائياً. إذ قُدّم بوصفه إجراءً لسحب ملف المساعدات من دائرة التجاذب الانتخابي بعد أن تحوّل إلى أداة نقد بيد خصوم الإدارة. وهذا يكشف عن انتقال المساعدات من خانة الأصل السياسي المتوافق عليه إلى خانة العبء الذي يُدار بمنطق الكلفة الانتخابية.

غير أن القيود المؤسسية تحدّ من الأثر الفوري للإعلان. فالكونغرس هو صاحب الصلاحية في الاعتمادات المالية وثمة برامج قائمة في الدفاع الصاروخي ومكافحة المسيّرات يتعذّر تحويلها سريعاً إلى صيغة المبيعات العسكرية. ولذلك ترجّح تقديرات مستقلة منها تقدير المجلس الأطلسي أن يجري الإنهاء الفعلي خلال 2027. وعليه يمكن توصيف الحدث بأنه صدمة توقيت وأسلوب أكثر منه صدمة مضمون.

المحور الثاني: البعد الاقتصادي بين محدودية الوزن الكلي وحساسية السياق المالي

تفيد المؤشرات الكلية بأن الاعتماد الاقتصادي "الإسرائيلي" على المساعدات تراجع تراجعاً بنيوياً. فقد انخفض وزنها إلى نحو نصف في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وفق معهد دراسات الأمن القومي. وتعادل بحساب الباحث قرابة 8% من ميزانية الدفاع لعام 2026. غير أن قراءة هذا الوزن بمعزل عن السياق المالي تفضي إلى استنتاج مضلّل. فالاقتصاد "الإسرائيلي" يتحمّل منذ 2023 كلفة حروب متعددة الجبهات قدّرها بنك "إسرائيل" بنحو 350 مليار شيكل حتى 2026 مُوّل نصفها تقريباً بالاقتراض. وقد ارتفع الدين العام بنحو ثماني نقاط مئوية من الناتج خلال ثلاث سنوات.

جدول (1): مؤشرات اقتصادية ودفاعية مختارة

المؤشر	القيمة	الجهة
المساعدات السنوية	مليارات دولار 3.8	مذكرة التفاهم 2016
الإنفاق العسكري 2025	48.3 مليار دولار و7.8% من الناتج	معهد ستوكهولم لأبحاث السلام

ميزانية الدفاع 2026	نحو 144 مليار شيكل	جيروزاليم بوست
الكلفة المالية للحروب 2023–2026	نحو 350 مليار شيكل	بنك "إسرائيل"
الدين العام	من 68.5% نهاية 2025 إلى 60.5%	بنك "إسرائيل"
العجز المتوقع 2026	4.9% وقد يبلغ 5.5%	بنك "إسرائيل"
عقود التصدير الدفاعي 2025	مليار دولار 19.2	وزارة الدفاع "الإسرائيلية"

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجهات المذكورة.

ويترتب على ذلك أن الكلفة الحدية لتعويض المساعدات أعلى من قيمتها الاسمية. فإضافة نحو نصف نقطة مئوية من الناتج إلى عجز يقارب 5% تقتضي إما توسيع الاقتراض في بيئة ترتفع فيها كلفة الدين وإما إعادة توزيع الإنفاق على حساب القطاعات المدنية. ويزيد من حدة ذلك أن الحكومة "الإسرائيلية" تدفع نحو رفع ميزانية الدفاع إلى نحو 183 مليار شيكل. وهو ما يجعل إنهاء المساعدات عاملاً مضاعِفاً لضغط مالي قائم لا عاملاً منشئاً له.

وفي المقابل ينطوي الإنهاء على أثر هيكلي معاكس يتصل بالاقتصاد السياسي للصناعة الدفاعية. فالمذكرة الحالية تلزم "إسرائيل" بإنفاق التمويل في الولايات المتحدة. وتحرّرها من هذا الشرط يتيح توجيه الإنفاق نحو الصناعة

المحلية التي حققت عام 2025 رقماً قياسياً في عقود التصدير بلغ 19.2 مليار دولار شكّلت الصفقات الحكومية أكثر من نصفه. وتتعامل وزارة الدفاع "الإسرائيلية" مع التصدير بوصفه ركيزة لتمويل بناء القوة. غير أن هذا المسار يحمل كلفتين: ارتفاع كلفة الوحدة في الإنتاج المحلي مقارنة بالمشتريات الأمريكية واسعة النطاق، وانتقال مخاطر سعر الصرف إلى الموازنة بعد أن كان التمويل مقوّماً بالدولار.

أما على الجانب الأمريكي فإن المساعدات لا تتجاوز عُشر واحد في المئة من الإنفاق الفيدرالي السنوي. ويقوم المنطق الاقتصادي للإدارة على افتراض أن إنهاء التمويل لن يمسّ الصناعة الأمريكية لأن "إسرائيل" ستواصل الشراء بمواردها. ويعني ذلك أن القرار يعيد توزيع الكلفة داخل العلاقة دون أن يغيّر بالضرورة أنماط التبادل الدفاعي فيها.

المحور الثالث: البعد العسكري وحدود الاعتماد على الذات

أولاً: بنية الاعتماد التسليحي

تكشف بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عن نمط مزدوج في الموقع "الإسرائيلي" ضمن سوق السلاح. فالولايات المتحدة وفّرت 68% من الواردات "الإسرائيلية" من الأسلحة الرئيسة بين 2021 و2025 تليها ألمانيا بنسبة 31%. وفي الفترة ذاتها احتلت "إسرائيل" المرتبة السابعة عالمياً بين المصدّرين. ويُستدل من ذلك على أن الاستقلال "الإسرائيلي" قطاعي لا شامل. فهو مرتفع في التقنيات المتخصصة كالدفاع الجوي والمسيّرات والحرب الإلكترونية ومنخفض في المنصات الاستراتيجية كالطائرات المقاتلة المتقدمة والذخائر الموجّهة الثقيلة.

ثانياً: الدفاع الصاروخي بوصفه نقطة الانكشاف

يمثّل بند الدفاع الصاروخي نقطة الانكشاف الأبرز. فالمواجهة مع الجمهورية الاسلامية في إيران تقوم على تبادل صاروخي ومسيّر يستنزف الصواريخ الاعتراضية بمعدلات تفوق قدرة الإنتاج في المدى القصير. وقد أدركت المؤسسة الأمنية "الإسرائيلية" هذا القيد مبكراً فأعلنت وزارة الدفاع في آذار 2026 الاستقلال في الذخائر أولوية استراتيجية. ويرتبط هذا التوجه بخبرة تعليق بعض الشحنات الأمريكية عام 2024 التي كشفت أن الاعتماد على المورّد الخارجي يمنحه قدرة على التأثير في القرار العملياتي. غير أن تقليص الاعتماد يختلف جوهرياً عن الاستقلال الكامل الذي يتطلب سلسلة إنتاج محلية لجميع المكونات والمواد الخام.

ثالثاً: المعضلة الأمنية في التفاعل "الإسرائيلي"–الإيراني

يتزامن الإعلان مع مؤشرات على إعادة بناء القدرات الإيرانية. فقد كشف تحقيقات عن جهات مجتمعة تضم أكثر من 5000 جهة مرتبطة بوزارة الدفاع الإيرانية استوردت منذ مطلع 2025 مكونات للصواريخ والمسيّرات بقيمة لا تقل عن ملياري دولار رغم العقوبات والحصار البحري. وفي المقابل تتجه "إسرائيل" نحو التحسّب لجولة جديدة.

إذ نقلت إلى الولايات المتحدة ودول خليجية تقديرات بشأن احتمال استخدام الجمهورية الاسلامية في إيران أسلحة كيميائية وسعت إلى تحييد الجبهة اللبنانية مسبقاً.

ويجسّد هذا التفاعل منطق المعضلة الأمنية في صورتها النموذجية. فكل طرف يتخذ إجراءات يعدّها دفاعية بينما يقرؤها الطرف الآخر مؤشراً على نوايا هجومية فيرد بإجراءات مماثلة. ويضيف إعلان إنهاء المساعدات حلقة جديدة إلى هذه الدينامية.

"فإسرائيل" ستميل إلى تعويض تراجع المظلة الأمريكية بتسريع بناء القدرة الذاتية ورفع الإنفاق الدفاعي. والجمهورية الاسلامية في إيران ستقرأ ذلك تأكيداً لضرورة ترميم قدرتها الردعية. والنتيجة المرجّحة هي سباق تسلح غير متماثل يرفع احتمالات سوء الإدراك ويقلّص هوامش الاستقرار.

رابعاً: مفارقة الاستقلالية

يقود التحليل إلى مفارقة جوهرية. فالمساعدات أدّت تاريخياً وظيفتين متلازمتين هما الدعم والضبط. إذ منحت "إسرائيل" قدرات عسكرية متفوقة ومنحت واشنطن في الوقت ذاته أداة للتأثير في القرار "الإسرائيلي". ويؤدي تقليصها إلى إضعاف الوظيفتين معاً. فهو يخفّف خشية واشنطن من التورط في حروب لا تتطابق أهدافها مع الاهظاف العليا لها لأنه يضعف الربط المؤسسي بين القرار "الإسرائيلي" والمسؤولية الأمريكية. لكنه يوسّع في المقابل هامش الحركة "الإسرائيلية" المستقلة. ومن منظور الخصم يُقرأ هذا التوسع بوصفه زيادة في احتمالات التصعيد. وبذلك قد يفضي تخفيف التوتر داخل التحالف إلى تعميق المعضلة الأمنية في الإقليم.

المحور الرابع: البعد السياسي وتحولات البيئة الداعمة

أولاً: البيئة الأمريكية من التوافق إلى الاستقطاب

تشير المعطيات إلى أن التحول في البيئة الأمريكية بنيوي لا ظرفي. فقد أفضت انتخابات التجديد النصفي إلى أغلبية ديمقراطية في مجلسي الكونغرس. وكشف استطلاع لوكالة أسوشيتد برس أن نحو ستة من كل عشرة ناخبين يرون العمل العسكري ضد الجمهورية الاسلامية في إيران قراراً خاطئاً. وفي الاتجاه ذاته تُظهر بيانات مركز بيو أن 60% من الأمريكيين ينظرون إلى "إسرائيل" نظرة سلبية بزيادة تقارب عشرين نقطة منذ 2022. وسجّلت مؤسسة غالوب لأول مرة منذ ربع قرن تعاطفاً مع الفلسطينيين يفوق التعاطف مع "الإسرائيليين".

والأهم من الأرقام هو طبيعة الضغط. فالتوافق الحزبي الذي شكّل تاريخياً الضمانة الأساسية لاستمرار المساعدات يتعرّض لتآكل من اتجاهين متعاكسين. يتمثل الأول في التيار التقدمي داخل الحزب الديمقراطي الذي يطرح اعتبارات حقوقية وسياسية. ويتمثل الثاني في تيار أمريكا أولاً داخل الحزب الجمهوري الذي يطرح اعتبارات الكلفة والخشية من التورط. وقد عبّر نائب الرئيس جي دي فانس عن هذا الاتجاه حين ربط الخسارة الانتخابية بالحرب مع الجمهورية الاسلامية في إيران ودعا إلى مراجعة العلاقة مع "إسرائيل". ويعني التقاء الضغطين أن

"إسرائيل" تفقد قاعدة الإجماع التي كانت تحصّن العلاقة من تقلبات السياسة الداخلية الأمريكية.

ثانياً: البيئة "الإسرائيلية" وتسييس الملف

جاء الإعلان في مرحلة سيولة سياسية داخلية. فقد منحت النتائج النهائية لانتخابات الكنيست كتلة نتنياهو 53 مقعداً والمعارضة 48 والقوائم العربية 19 دون أغلبية حاسمة لأي طرف. ويُنتظر أن يحسم الرئيس هرتسوغ تكليف تشكيل الحكومة بعد أن أوصت أحزاب المعارضة والقائمتان العربيتان بغادي آيزنكوت. وقد تحوّل ملف المساعدات فوراً إلى ساحة تنافس. ففي حين قدّمت الحكومة إنهاء المساعدات بوصفه تعبيراً عن النضج والاستقلال حمّلت المعارضة نتنياهو مسؤولية تآكل التوافق الحزبي الأمريكي ورأت في طريقة الإعلان دليلاً على خلل في إدارة العلاقة مع واشنطن.

ويعكس هذا الانقسام مدرستين في التفكير الاستراتيجي "الإسرائيلي". تنطلق الأولى من مفهوم الاستقلال وترى أن الاعتماد على المساعدات يقيّد حرية القرار ويمنح الراعي نفوذاً غير مرغوب فيه. وتنطلق الثانية من مفهوم الاندماج التحالفي وترى أن قيمة المساعدات تكمن في رمزيتها بوصفها مؤشراً على عمق الالتزام الأمريكي وأن التفريط فيها يُضعف الردع "الإسرائيلي" في نظر الخصوم. ومن المرجّح أن يتوقف التوجه "الإسرائيلي" في المرحلة المقبلة على طبيعة الحكومة التي ستتشكّل.

ثالثاً: البيئة الإقليمية والقراءة الإيرانية

تسعى "إسرائيل" إلى تخفيف هاجس التخلّي عبر تنويع شراكاتها الدفاعية. ويتجلى ذلك في الاتفاق مع اليونان وقبرص في 5 تشرين الثاني على تشكيل فريق عمل ثلاثي للصناعات الدفاعية والأمن البحري وفي اتساع صادراتها إلى أوروبا وآسيا. غير أن هذه الشراكات تكميلية بطبيعتها. فهي توفّر أسواقاً وعمقاً تعاونياً لكنها لا توفّر بديلاً عن الغطاء الاستراتيجي الأمريكي.

وفي المقابل يُرجّح أن تقرأ طهران التحولات الأمريكية بوصفها مؤشراً على تراجع الإرادة الأمريكية في الانخراط. وقد عكس خطاب القيادة الإيرانية هذا التقدير حين قدّم السيطرة على مضيق هرمز بوصفها دليلاً على حدود القوة الأمريكية. ويتزامن ذلك مع طرح إيران مقترحاً نووياً مشروطاً عبر الوساطة القطرية. ومن ثم فإن أي تسوية أمريكية–إيرانية محتملة قد تُبرم في مرحلة يتراجع فيها التأثير "الإسرائيلي" في القرار الأمريكي. وهو ما يمثّل في الإدراك "الإسرائيلي" التجسيد العملي لهاجس التخلّي.

المحور الخامس: الانعكاسات على التفكير الاستراتيجي "الإسرائيلي"

يفرض الحدث مراجعة للمعادلة التأسيسية التي قام عليها التفكير الاستراتيجي "الإسرائيلي" منذ عهد بن غوريون والتي جمعت بين الاعتماد على الذات والارتباط بقوة عظمى راعية. **ويمكن رصد هذه الانعكاسات على ثلاثة مستويات:**

1. المستوى المالي: الاستقلال ممكن. فالمساعدات لا تتجاوز نحو نصف في المئة من الناتج وقرابة 8% من ميزانية الدفاع. لكن تعويضها يتم في بيئة مالية مثقلة بالدين والعجز مما يرفع كلفته الفعلية.

2. المستوى الصناعي: الاستقلال جزئي. فالصناعة الدفاعية قادرة على تغطية قطاعات متخصصة وتمتلك قاعدة تصديرية واسعة. لكنها لا تستطيع في المدى المنظور إنتاج المنصات الاستراتيجية ولا تأمين جميع مكونات الذخائر الثقيلة والصواريخ الاعتراضية.

3. المستوى الاستراتيجي: الاستقلال متعذّر. فالمواجهة مع الجمهورية الاسلامية في إيران أُديرت بعمليات مشتركة مع الولايات المتحدة. وتعتمد "إسرائيل" على الغطاء الدبلوماسي الأمريكي في مجلس الأمن وعلى التعاون الاستخباري والدفاعي.

ويُستخلص من ذلك أن إنهاء المساعدات لا يعني إنهاء الاعتماد بل إعادة تشكيله. فالاعتماد ينتقل من التمويل إلى الشراء ومن المنحة إلى الشراكة المشروطة. كما يتضح أن ما يفعّل هاجس التخلّي في الإدراك "الإسرائيلي" ليس القيمة المالية بل نمط صنع القرار الأمريكي. فإعلان قرار بهذا الحجم خارج القنوات المؤسسية يوحي بأن الالتزام الأمريكي بات خاضعاً لحسابات السياسة الداخلية أكثر من خضوعه لترتيبات مؤسسية مستقرة. ويرجَّح أن يدفع ذلك التفكير الاستراتيجي "الإسرائيلي" نحو إعادة تعريف مبدأ الاعتماد على الذات بوصفه ضرورة تحوّطية لا خياراً أيديولوجياً.

المسارات المستقبلية

تتوقف مآلات الحدث على ثلاثة متغيرات حاكمة هي مسار المواجهة مع الجمهورية الاسلامية في إيران وتوجهات الكونغرس الجديد وطبيعة الحكومة "الإسرائيلية" المقبلة. **وفي ضوء تفاعلها يمكن استشراف ثلاثة مسارات:**

المسار الأول: إنهاء معلن مع استمرار مُعاد التكييف، وهو الأرجح. يُستبدل التمويل المباشر بصيغ للبحث والتطوير والإنتاج المشترك ويستمر تمويل الدفاع الصاروخي بصيغة منفصلة ويُنجز الإنهاء تدريجياً خلال 2027 و2028. ويرجّح هذا المسار أن مبدأ الإنهاء التدريجي متفق عليه بين الطرفين وأن القيود المؤسسية تحول دون التنفيذ الفوري.

المسار الثاني: تحوّل متدرّج مع اشتراطات متزايدة. يعيد الكونغرس الجديد صياغة العلاقة عبر ربط مبيعات السلاح بشروط الاستخدام والمساءلة. وتستجيب "إسرائيل" بتسريع الإنتاج المحلي ورفع ميزانية الدفاع وتوسيع شراكاتها الأوروبية والآسيوية بما يعمّق الضغط على ماليتها العامة.

المسار الثالث: تآكل فعلي في الالتزام، وهو الأقل احتمالاً والأعلى كلفة. يتحقق إذا أبرمت واشنطن تسوية مع طهران لا تراعي الأولويات "الإسرائيلية" وردّت "إسرائيل" بعمل عسكري منفرد. فتتسع المسافة بين الحليفين وتدخل العلاقة "الإسرائيلية"–الإيرانية دوامة تصعيد متبادل.

جدول (2): مؤشرات ترجيح المسارات

المسار	شرط التحقق	مؤشرات المتابعة
الأول	استمرار التنسيق المؤسسي وإبرام مذكرة جديدة	وبقاء بند الدفاع الصاروخي في اعتمادات 2027
الثاني	تبنّي الكونغرس نهجاً رقابياً على مبيعات السلاح	مشاريع قوانين لتقييد المبيعات وزيادة ميزانية الدفاع "الإسرائيلية"
الثالث	تسوية أمريكية–إيرانية دون مراعاة الأولويات "الإسرائيلية"	مضمون أي اتفاق وتأخر تسليم الذخائر وعمليات "إسرائيلية" منفردة

المصدر: إعداد الباحث.

ويبقى احتمال استئناف مواجهة أمريكية–إيرانية واسعة متغيراً قادراً على قلب هذه المسارات. إذ قد يؤدي إلى تأجيل إنهاء المساعدات أو إعادة النظر فيه كلياً بما يعيد ترتيب الأولويات لصالح منطق التحالف العسكري المباشر.

خاتمة

يكشف إعلان إنهاء المساعدات العسكرية الأمريكية عن لحظة إعادة تعريف للتحالف الأمريكي–"الإسرائيلي" لا عن قطيعة معه. فالقيمة المالية للمساعدات تراجعت نسبياً مع نمو الاقتصاد "الإسرائيلي" لكن رمزيتها السياسية ظلت عالية بوصفها مؤشراً على ثبات الالتزام الأمريكي. ويؤكد التحليل الحجة المركزية للتقدير في شقّها الأول إذ يعكس الحدث انتقالاً نحو الشراكة المشروطة لا تخلّياً عن الالتزام الأمني. ويؤكدها في شقّها الثاني بقدر من التحفظ إذ يجري هذا الانتقال في توقيت يجمع بين حرب غير محسومة واستقطاب أمريكي متصاعد وانتقال سلطة في "إسرائيل". وهو ما يرفع كلفة الاختبار ويضاعف احتمالات سوء الإدراك لدى الحليف والخصم معاً.

الاستنتاجات

1. الإعلان صدمة توقيت وأسلوب أكثر منه صدمة مضمون لأن مبدأ الإنهاء كان محل تفاهم معلن ولأن تنفيذه مرهون بصلاحيات الكونغرس.
2. تتجاوز الكلفة الحدية لتعويض المساعدات قيمتها الاسمية بسبب السياق المالي الضاغط الذي خلّفته حروب السنوات الثلاث الأخيرة.
3. الاعتماد على الذات في الحالة "الإسرائيلية" ممكن مالياً وجزئي صناعياً ومتعذّر استراتيجياً.
4. إنهاء المساعدات يعيد تشكيل الاعتماد ولا يلغيه إذ ينقله من المنحة إلى الشراء ومن الرعاية إلى الشراكة المشروطة.
5. يخفّف التحول خشية واشنطن من التورط لكنه يوسّع هامش الحركة "الإسرائيلية" بما قد يعمّق المعضلة الأمنية مع الجمهورية الاسلامية في إيران.
6. يفقد التحالف تدريجياً قاعدة الإجماع الحزبي الأمريكي التي حصّنته تاريخياً من تقلبات السياسة الداخلية.